

Document: EB 2021/132/R.3
Agenda: 4(a)(i)
Date: 29 March 2021
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

سياسة المنح العادية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرشحين:

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية

والعلاقات مع الدول الأعضاء

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

الأسئلة التقنية:

Dominik Ziller

نائب رئيس الصندوق

رقم الهاتف: +39 06 5459 2518

البريد الإلكتروني: d.ziller@ifad.org

Ashwani K. Mutho

مدير

مجموعة ضمان الجودة

رقم الهاتف: +39 06 5459 2053

البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

Valeria Smarrini

أخصائية ضمان الجودة

رقم الهاتف: +39 06 5459 2238

البريد الإلكتروني: v.smarrini@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة

روما، 19-21 أبريل/نيسان 2021

للموافقة

المحتويات

1	أولاً- المقدمة
2	ثانياً- أهمية المنح العادية والدروس المستفادة
4	ثالثاً- الأساس المنطقي لسياسة جديدة
5	رابعاً - سياسة المنح العادية
5	ألف - الغاية الشاملة والأهداف
6	باء - نظرية التغيير
7	جيم - المبادئ الرئيسية
9	دال- إدارة المخاطر
10	خامساً- تنفيذ السياسة

الملاحق

الملحق الأول	موجز النتائج والدروس المستفادة وأمثلة المبادرات الناجحة الممولة بالمنح
الملحق الثاني	التغييرات الرئيسية التي أدخلتها السياسة الجديدة
الملحق الثالث	نظرية التغيير
الملحق الرابع	سجل تقييم الأهمية الاستراتيجية للمقترحات الممولة بالمنح
الملحق الخامس	إطار النتائج الإرشادي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو للموافقة على سياسة المنح العادية.

أولاً- المقدمة

- 1- وُضعت أداة المنح تحت تصرف الصندوق منذ إنشائه كجزء من اتفاقية إنشاء الصندوق لعام 1976.¹ ووافق المجلس التنفيذي في عام 2003 على سياسة مكرسة للمنح وأدخلت سلسلة من التحسينات على السياسة وعلى إطارها التشغيلي على مر السنوات. وتُقحت السياسة تحديداً في عام 2009² وحلت محلها في عام 2015³ سياسة جديدة بعد تقييم مؤسسي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2014.⁴
- 2- وتحدد السياسات الثلاث المتعاقبة بشأن تمويل المنح (2003، و2009، و2015) سلسلة من الأهداف لبرنامج المنح العادية. وتطورت تلك السياسات بمرور الوقت للتكيف مع السياق المتغير للمساعدة الإنمائية بصفة عامة ومع التغييرات التي طرأت على أولويات الصندوق بصفة خاصة. وأكدت على الابتكار والنهج التقنية التي تستهدف الفقراء الريفيين، إلى جانب المبادرات التي تعزز المؤسسات ومنظمات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، باعتبارها من بين أهداف التمويل بالمنح في الصندوق على مر السنوات. واستكملت سياسة عام 2015 تلك السياسات بإشارتها صراحة إلى استخدام المنح لتعزيز المشاركة في السياسات ولتوليد المعرفة ونشرها من أجل تحقيق أثر إنمائي.
- 3- ويتجه الصندوق نحو تقديم مجموعة أوسع من المنتجات للاستجابة بصورة أفضل للسياقات المختلفة التي يعمل فيها ولتلبية الاحتياجات المتنوعة لدوله الأعضاء النامية. وتُشكل الأنشطة الممولة بالمنح العادية جزءاً لا يتجزأ من نموذج العمل المعزز في الصندوق، وتُكمل سائر أدواته الإنمائية وتحفزها، وتُسهم بدور حاسم في الدفع قدماً بمهمة الصندوق. وتتسم التدخلات الممولة بالمنح بعدد من الخصائص التي تميزها عن جميع الأدوات الأخرى المتاحة للصندوق. غير أن الحاجة إلى سياسة منح منقحة متجاوبة مع البيئة المتغيرة في ظل تطور نموذج عمل الصندوق باتت واضحة، لا سيما في ضوء الأوضاع التي فرضتها جائحة كوفيد-19.
- 4- وتعرض هذه الوثيقة سياسة المنح العادية الجديدة في الصندوق.⁵ وتحل هذه السياسة محل سياسة المنح لعام 2015، وستُسهم في ضمان الاستدامة الشاملة لبرنامج المنح العادية، فضلاً عن تحديد موقع لا مركزي للصندوق يجعل منه شريكاً مختاراً في جهود تحقيق التحول الريفي.

¹ <https://www.ifad.org/ar/document-detail/asset/39500701>

² الوثيقة EB 2009/98/R.9/Rev.1.

³ مكتب التقييم المستقل في الصندوق. سياسة التمويل بالمنح في الصندوق- التقييم المؤسسي، روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2014).

⁴ الوثيقة EB 2015/114/R.2/Rev.1.

⁵ من المهم تأكيد اختلاف المنح العادية عن المنح المقدمة من الصندوق إلى الدول الأعضاء في إطار مبادرة القدرة على تحمل الديون رغم تقديم كل منهما بشروط المنح. وتُقَدَّم منح إطار القدرة على تحمل الديون لدعم البلدان المثقلة بالديون التي لا يمكنها الحصول على موارد إقراضية من الصندوق، ولدعم تنفيذ المشروعات الاستثمارية التقليدية التي تموّل في العادة بالقروض. وتعمل المنح العادية في فضاء مختلف عن الأنشطة الاستثمارية الأساسية التي يمولها الصندوق. ولا تُستخدم كبديل عن إطار القدرة على تحمل الديون أو الأموال المتممة أو موارد القروض العادية أو العمليات غير السيادية أو المساعدة التقنية مستردة التكاليف أو أي أداة أخرى.

ثانياً- أهمية المنح العادية والدروس المستفادة

5- أداء المنح العادية. يمكن الرجوع إلى لمحة عامة عن الأداء والنتائج في أنشطة الصندوق الممولة بالمنح العادية في مختلف التقييمات والاستعراضات التي أُجريت في الفترة 2014-2019. وإلى جانب التقييم المؤسسي لعام 2014، تشمل هذه التقييمات والاستعراضات التقييم المؤسسي الذي أُجري في عام 2013 للكفاءة المؤسسية وكفاءة العمليات الممولة من الصندوق،⁶ والتقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في عام 2019،⁷ والتقارير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2019،⁸ وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق،⁹ والتقييم المؤسسي للدعم المقدم من الصندوق للابتكارات وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الشاملة والمستدامة لعام 2020،¹⁰ إلى جانب عدد من التقييمات والاستعراضات التي تناولت أنشطة فردية ممولة بالمنح.

6- وخُص آخر تلك التقييمات، وهو التقييم المؤسسي لعام 2020، إلى أن للمنح العادية دوراً رئيسياً في تحديد الابتكارات ذات الصلة بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وإلى أنها توفر طريقة أكثر مرونة لمعالجة الشمول وتحقيق أولويات التعميم في الصندوق. وكشف التقييم أيضاً عن أن جميع الابتكارات الممولة بالمنح التي تناولها بالاستعراض كانت مهمة أو مهمة للغاية.

7- الخصائص الفردية. تُشير الأدلة المتاحة إلى أن المنح العادية تتميز بخصائص محددة وفريدة:

- (1) توفر دعماً لا غنى عنه لتعزيز نتائج برامج الصندوق القطرية من خلال برنامج القروض بوسائل تشمل تعزيز قدرات الحكومات والمؤسسات الأخرى على المستوى القطري.
- (2) تُشكل الأداة الوحيدة التي تتيح للصندوق زيادة الإقبال على المخاطر لاختبار النهج المبتكرة وتجريبها. ويمكن بعد ذلك توسيع نطاق هذه المبادرات من خلال برنامج القروض أو أدوات الصندوق الأخرى، أو من خلال الشركاء الآخرين.
- (3) تُساعد الصندوق على إقامة أو تعزيز شراكات تتجاوز الوكالات الحكومية وتستفيد من فرص التمويل المشترك. وبالنظر إلى أن اختيار الوكالات المنفذة يتم على أساس النطاق الذي يمكن أن تصل إليه تلك الوكالات وما لديها من قدرات، يمكن للصندوق الاستفادة من الخبرة والفرص (بما فيها فرص التمويل المشترك) التي لا توفرها في العادة الوكالات الحكومية وحدها.
- (4) تُمكن الصندوق من تقديم استجابة سريعة، لا سيما أثناء الأزمات، والمشاركة في الحالات التي لا تتاح لها موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتخرج عن نطاق هذا النظام. ويُصمم الصندوق دعمه لتجنب التداخل مع الجهود الإنسانية لشركائه. ويضيف قيمة من خلال معالجة عملية التحول من الإغاثة إلى التنمية من حيث "إعادة البناء بشكل أفضل".
- (5) يمكن أن تُعزز الأنشطة غير الإقراضية (لا سيما المشاركة في السياسات) التي تُحدّد من خلال الاستراتيجيات القطرية، مما يسمح بإدماج هذه الأنشطة بسلاسة في النهج الأوسع للبرامج على المستوى القطري.

⁶ https://www.ifad.org/documents/38714182/39711115/efficiency_full.pdf

⁷ تقييمات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للفترة 2017-2018 - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، باريس: شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف (2019).

⁸ الوثيقة EB 2019/127/R.14.

⁹ الوثيقة EB 2019/127/R.15.

¹⁰ الوثيقة EC 2020/110/W.P.5.

(6) يمكن أن تدعم مشاركة الصندوق في المبادرات والمنصات والشبكات العالمية والإقليمية ذات الصلة، والدفاع عن احتياجات السكان الريفيين الفقراء والمساهمة في الوقت نفسه في صياغة السياسات العالمية والمعرفة والمعايير وسائر الجوانب ذات الصلة.

(7) يمكن للصندوق من خلال المنح العادية معالجة التنمية الريفية من منظور إقليمي وعالمي يتجاوز المستوى القطري، نظراً لأن هذه المنح تُشكل الأداة الوحيدة لتمويل الأنشطة غير الإقراضية، مثل السياسات، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والمبادرات القائمة على المعرفة التي تتجاوز المستوى القطري. ويمكن أيضاً استخدام المنح لتيسير التنفيذ وتعظيم الأثر في المبادرات الإقليمية الأخرى.

8- وحقت المنح العادية على مر السنوات نتائج ملموسة في المجالات المذكورة أعلاه. وأتاحت المنح فرصاً محددة لحوار السياسات واتخاذ وضع استراتيجي حيال المواضيع الحاسمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وساهمت في إصدار منتجات معرفية مهمة وجماعات الممارسين ذات الصلة؛ وموّلت البحوث الزراعية الموجهة إلى الفقراء من أجل تحسين الأمن الغذائي؛ وساعدت على تجريب ابتكارات اتسع نطاقها من خلال عمليات ممولة بالقروض؛ ودعمت بناء القدرات بوسائل شملت على سبيل المثال المساعدة على تحسين الرصد والتقييم في المشروعات الاستثمارية الممولة من الصندوق. وترد بعض قصص النجاح بمزيد من التفصيل في الملحق الأول وفي الأطر 1 و2 و3.

الإطار 1

النتائج والدروس المستفادة في الترويج للسياسات من أجل تحقيق تحول ريفي شامل ومستدام

اللجنة المتخصصة المعنية بالزراعة الأسرية هي منصة لحوار السياسات ممولة بمنحة من أجل الزراعة الأسرية في أمريكا الجنوبية. وتُعدت المنحة في البداية في الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي ثم امتدت إلى معظم أنحاء الإقليم. وساهمت في وضع تعريف مشترك لمفهوم الزراعة الأسرية، وأنشأت سجلات وطنية كأساس لصياغة سياسات موجهة. واعتمد العديد من أعضاء السوق الجنوبية المشتركة والبلدان المنتسبة إليها التوصيات الصادرة عن هذه المنصة كأساس لتشجيع وتعزيز المزارعين الأسريين ونظم إنتاجهم.

9- **الدروس المستفادة.** أفرزت التقييمات والاستعراضات المتاحة عدداً من الدروس المستفادة التي تُشير إلى إمكانية اتخاذ خطوات أخرى نحو ضمان تحقيق قيمة أكبر مقابل المال من المنح العادية والاستفادة على الوجه الأكمل من إمكاناتها في تعزيز الأثر الإنمائي:

- يمكن أن يستفيد تحديد الأولويات الاستراتيجية من زيادة تركيز الأهداف. وكان برنامج المنح العادية يُمضي وفقاً للمجالات المواضيعية في الماضي. وأتاح ذلك إمكانية إدراج مجموعة واسعة من المواضيع والأنشطة، ولكنه أضرَّ بالتركيز وجهود تحديد الأولويات الاستراتيجية.
- يمكن لتعزيز التكامل مع البرامج القطرية أن يزيد من الأثر. وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى ذلك بصفة خاصة، فقد لاحظ أن تحقيق مزيد من التكامل المنهجي يمكن أن يُحسِّن كثيراً من فرص الاستفادة من برنامج المنح في تعظيم النتائج والأثر على الأرض.
- يمكن زيادة الاتساق في الاستفادة من المعارف المتولدة. ولم تُستغل في كثير من الأحيان المعارف التي تم توليدها وتعميمها من خلال الأنشطة الممولة بالمنح. وربما أدى ذلك إلى تصميم واعتماد منح متداخلة في أهدافها وغير قادرة على الاستفادة من المعارف والنتائج المتاحة.
- يمكن توحيد الرصد والتقييم والإبلاغ والتعلم على المستوى المؤسسي. وعلى الرغم من تخصيص موارد كافية للرصد والتقييم والإشراف في المشروعات الفردية الممولة بالمنح، لم يُكرَّس نفس القدر من الاهتمام لتوحيد الإبلاغ والتعلم على مستوى البرامج.

- يمكن تعزيز التنفيذ الأسرع عن طريق زيادة تبسيط التصميم وإجراءات الموافقة. وعلى الرغم من أن المنح العادية هي بالفعل أسرع في تصميمها والموافقة عليها وتنفيذها مقارنة بالمشروعات الاستثمارية، يمكن زيادة تبسيط الإجراءات الداخلية المرتبطة بها لضمان المرونة والتجاوب مع الأولويات المتطورة.

ثالثا- الأساس المنطقي لسياسة جديدة

- 10- بينما لا يزال برنامج المنح يُشكل أداة استراتيجية مهمة بدرجة كبيرة وفريدة في نطاقها فإن الدروس المستفادة والتطور الحالي لنموذج العمل والنموذج التشغيلي في الصندوق وهيكلته المالية يتطلب الأخذ بسياسة جديدة لتنظيم هذا البرنامج. ويلزم أيضا وضع سياسة جديدة لتوفير إطار للتغييرات الجوهرية المقترح إدخالها على البرنامج، بما يشمل آليات تخصيص الموارد، كما هو مبين بالتفصيل أدناه. ويتضمن الملحق الثاني أيضا لمحة عامة عن التغييرات الرئيسية في إطار هذه السياسة.
- 11- ومن المهم اعتماد السياسة الجديدة في الوقت المناسب لضمان توافقها مع البرامج التي توضع أثناء الانتقال نحو التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وما بعده.
- 12- وتضمن السياسة الجديدة¹¹ أن برنامج المنح العادية يُعبر عن رؤية الصندوق في المستقبل والالتزام بتوسيع أثره وتعميقه بحلول عام 2030. ويستند الأساس المنطقي لاقتراح سياسة جديدة في هذه المرحلة إلى الركائز التالية:

- **تحقيق برنامج ميسور التكلفة وتخصيص الموارد حيثما تشتد الحاجة إليها.** سَتُعَدَّل المخصصات الإجمالية التي تُرصد للمنح العادية لدعم الاستدامة المالية للصندوق. وسيُستخدم مفهوم خط أساس تجديد الموارد المستدام لتحديد الحد الأقصى للموارد المخصصة للمنح في أي دورة من دورات تجديد الموارد، وسيربط ذلك بمستوى المساهمات الأساسية في تجديد الموارد. وتوقف العمل بفكرة تخصيص نسبة ثابتة، وسيكون تخصيص الموارد للمنح العادية في كل سيناريو من سيناريوهات تجديد الموارد متناسبا مع المستوى العام للموارد المتاحة بشروط المنح (إطار القدرة على تحمل الديون والمنح العادية). وسيكون ذلك كفيلا بالأشكال تمويل المنح العادية عائقا يحول دون إتاحة التمويل من خلال إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المؤهلة للاستفادة من دعم القدرة على تحمل الديون. وعلاوة على ذلك، توقف استخدام المخصصات الفرعية للمنح القطرية والعالمية/الإقليمية وفُصِّلت موارد المنح العادية عن مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وسيتيح ذلك للصندوق توجيه موارد المنح إلى الأنشطة التي تنطوي على أعلى الإمكانيات التي تمكّنها من تحقيق أثر (مثل الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز الأثر الأوسع لعمليات الصندوق).
- **تعميق التكامل مع نموذج عمل الصندوق.** سَيُتَّيْح إدخال أدوات ومبادرات جديدة، مثل برنامج الصمود الريفي والعمليات غير السيادية مع القطاع الخاص، للصندوق إقامة علاقات تآزرية قوية بين هذه البرامج والمنح العادية. وستُشكل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية إطارا جامعاً للتدخلات الممولة بالمنح العادية على المستوى القطري، وستوضح أيضا سبل التفاعل بين مختلف الأدوات، بما فيها المنح العادية، لتحقيق أهداف مشتركة على الأجل الطويل. وسيجري السعي إلى تحقيق ابتكارات في مجموعة مواضع لا تقتصر على التكنولوجيات الجديدة، بل

¹¹ لا تنطبق هذه السياسة إلا على الموارد الممولة من منح الصندوق ولا تُشكل جزءا من مبادرة إطار القدرة على تحمل الديون. ولا تغطي السياسة أيضا منح برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وبرنامج تمويل القطاع الخاص، اللذين سترتبط بهما المنح العادية من خلال علاقات تآزرية يعزز كل منها الآخر. وتُستبعد أيضا من هذه السياسة المساهمات المتممة المقدمة من المانحين من أجل المنح التي تخرج عن نطاق البرنامج العادي للقروض والمنح، إذ تحدد أهدافها واستخداماتها وطريقة إدارتها من خلال شروط معينة يتم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة المعنية.

تشمل أيضا النهج المؤسسية ونهج المعرفة. وستوضع إجراءات داخلية لضمان التكامل وتجنب الازدواجية.

- **الاستفادة من الدروس المستخلصة.** يتيح تنقيح السياسة من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على التغييرات المهمة التي سبق تسليط الضوء عليها أيضا فرصة قيمة لمعالجة الدروس المستفادة من التقييمات والتقدير السابقة. وسينصب مزيد من التركيز على المجالات التي كشفت فيها المنح عن أهمية أكبر ونتائج أفضل وتأثير أعظم (على سبيل المثال، بناء قدرات أصحاب المصلحة داخل البلدان من أجل تحسين أداء الحافظة). وستُعالج في الوقت نفسه المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، وستستخدم آليات قوية لإدارة المعرفة وتبادلها، ولإتاحة الدروس المستفادة وبالتالي تعظيم الفعالية.

الإطار 2

النتائج والدروس المستفادة في الترويج للشراكات

يمثل برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا الذي نُفذ في الفترة من عام 2013 إلى عام 2018 نموذجا ناجحا للشراكة وتعبئة الموارد من خلال الموارد الممولة بالمنح. وأسفرت منحة من الصندوق بمبلغ 1.9 مليون يورو عن استثمار بلغ في مجموعه حوالي 20 مليون دولار أمريكي لدعم تعزيز منظمات المزارعين، بوسائل شملت إتاحة الحصول على الخدمات الاقتصادية وزيادة مشاركة المزارعين في صنع السياسات على المستويين الوطني ودون الإقليمي. وحقق البرنامج نتائج كبيرة على مستوى المزرعة شملت زيادة الإنتاجية ورفع مستويات الدخل والإيرادات. وبحلول نهاية فترة تنفيذ البرنامج، تمكنت منظمات المزارعين التي يدعمها البرنامج من تعبئة 12 مليون يورو من المصادر العامة وأكثر من 4 ملايين يورو من خلال اتفاقات الشراكة أو مبيعات العقود.

رابعا – سياسة المنح العادية

ألف – الغاية الشاملة والأهداف

13- تتمثل الغاية الشاملة لبرنامج المنح العادية في المساهمة في تعزيز مهمة الصندوق الهادفة إلى تحقيق تحول ريفي مستدام وشامل، والمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل البرنامج هدفين استراتيجيين، يعزز أحدهما الآخر، محددين أدناه حسب ترتيب الأولوية ومخصصات الموارد المتوقعة. وسيُخصص للهدف الاستراتيجي 1 نسبة أكبر كثيرا من التمويل بالمنح العادية في أي فترة من فترات تجديد الموارد.

(1) الهدف الاستراتيجي 1: إحداث أثر أفضل لبرنامج عمل الصندوق على الأرض بوسائل تشمل تحسين القدرات داخل البلدان من أجل زيادة استدامة الفوائد؛

(2) الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز بيئة سياسات واستثمارات مواتية أكثر لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية، بما في ذلك على المستويين الإقليمي والعالمي.

14- وسيجري تحقيق الهدفين الاستراتيجيين من خلال المسارات التالية التي يتوافق معها الهدفان الاستراتيجيان على قدم المساواة:

- **تحسين بيئة السياسات والاستثمار.** سيشمل ذلك على المستوى القطري أعمالا تحليلية لدعم الأنشطة غير الإقراضية، بما في ذلك الأنشطة المحددة في الاستراتيجيات القطرية، والمواءمة مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويشمل هذا المسار على المستويين الإقليمي والعالمي دعم السياسات على المستويات الأعلى من أجل تحقيق تحول شامل ومستدام في المناطق الريفية والنظم الغذائية، وتعزيز بيئة تُمكن من الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

- **تعبئة خبرات وموارد الشركاء الاستراتيجيين والتشغيليين من أجل تعميق أثر برنامج عمل الصندوق.** ستسعى الشراكات التي تدعمها المنح العادية إلى تمكين الفئات الأشد ضعفا والعمل في الوقت نفسه على تعزيز نُظم/سلاسل الإمدادات الغذائية المحلية والاقتصادات المحلية من أجل تعظيم النتائج المستدامة. وستُسهم المنح العادية أيضا من خلال هذا المسار في بناء قدرات المؤسسات والمنظمات في البلدان النامية لتحسين الملكية والكفاءة والاستدامة في العمليات الممولة من الصندوق. وسيسعى الصندوق أيضا إلى تعبئة موارد مالية من الشركاء المعنيين من خلال المنح العادية في إطار هذا المسار. ويمكن تكوين شراكات تشغيلية مع المنظمات الإنمائية التي تتمتع بميزة نسبية في الاستجابة للطوارئ في حالات الأزمات أو الهشاشة عندما تكون الاستجابة السريعة مطلوبة. ويمكن لتكميل جهود شركاء مثل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بخبرة الصندوق مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أن يُعزز أثر التدخلات الإنمائية عقب حالات الطوارئ وعلى الأجل الأطول.
- **تحسين توافر المعارف والابتكارات واستيعابها من أجل تعزيز الأثر والاستدامة.** ستشمل المعارف ذات الصلة بالبحوث والتكنولوجيا المبتكرة التي تراعي مصالح الفقراء، وستركز بصفة خاصة على اختبار الابتكارات التي تستهدف الفقراء وتجريبها وتكييفها، بما في ذلك قيام الحكومات المعنية بتوسيع نطاقها في المستقبل من خلال برنامج قروض الصندوق ومنحه أو باستخدام موارد من شركاء الصندوق الإنمائيين.

15- وستركز مجالات الأولوية الواردة أعلاه على تعزيز تنفيذ برنامج القروض والمنح وتحقيق نتائجه، لا سيما من خلال برامج الصندوق القطرية. وبينما لا يتوقع أن تُعالج جميع المنح الأولويات المذكورة أعلاه فإنها مترابطة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضا. وعلاوة على ذلك، في الحالات التي تتجاوز فيها المقترحات التي يمكن أن تكون مؤهلة للحصول على تمويل في إطار أحد الهدفين الاستراتيجيين أو كليهما مبلغ الموارد المتاحة، سيتخذ قرار نهائي بشأن تقديمها للموافقة عليها من خلال تقييم جميع المقترحات المؤهلة وترتيب أولوياتها. وترد الأحكام الخاصة بتحديد أولويات تخصيص الموارد داخل إطار البرنامج في القسم "جيم" أدناه.

الإطار 3

النتائج والدروس المستفادة في الترويج للمعرفة والابتكار

تُمثّل المنحة المقدمة إلى محطة الإذاعة Farm Radio International في إطار مشروع الارتقاء بالتكنولوجيات في الزراعة من خلال تقديم المعرفة في جمهورية تنزانيا المتحدة نموذجا ناجحا للطريقة التي يمكن أن تستفيد بها المنح من الابتكار والمعرفة في تعزيز الروابط بين البحوث وخدمات الإرشاد والمزارعين من خلال قوة تكنولوجيا المعلومات.

واستُخدمت هذه المنحة في تطوير ابتكارين قائمين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هما: برنامج Uliza Answers، ومنصة المعرفة المعززة Knowledge Plus Platform.

ويمثّل برنامج Uliza Answers آلية مبتكرة تجمع بين التكنولوجيات الذكية والتقليدية للتمكين من جميع تعليقات وأفكار آنية من المزارعين. وأما منصة Knowledge Plus Platform فهي أداة رقمية تُمكن خدمات الإرشاد الافتراضية من الوصول إلى المزارعين الرواد عبر تطبيقات الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت. ووصل هذان الابتكاران بالفعل إلى مئات الآلاف من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في جمهورية تنزانيا المتحدة وتبشر التوقعات بإمكانية توسيعهما في المستقبل.

باء - نظرية التغيير

16- تسترشد نظرية التغيير الخاصة ببرنامج المنح العادية بالدروس المستفادة من منح الصندوق التي نُفذت على مر السنوات، وتستفيد أيضا من التغييرات الراهنة في التوجه الاستراتيجي للصندوق. وستشمل المقترحات تدخلات تحفيزية قادرة على إطلاق فرص أوسع لمشاركة الصندوق من خلال برنامج القروض والمنح والبرامج والأدوات الأخرى. وسيُسفر ذلك بدوره عن تكوين علاقات تآزرية يعزز كل منها الآخر بين قائمة

الأدوات الإقراضية وغير الإقراضية التي يستخدمها الصندوق. وستفضي إلى المشاركة بدور أقوى يتجاوز المستوى القطري، وستساعد على إرساء شراكات وما يصاحب ذلك من إمكانية تعبئة التمويل المشترك، وتحسين الجودة العامة لسياسات الصندوق وعملياته.

17- ويرد توضيح لهذه النظرية في الملحق الثالث الذي يبين الطريقة التي يمكن بها للتأثير التحفيزي للتدخلات الممولة بالمنح أن يفتح فرصاً أمام دعم الصندوق في تحقيق مهمته الأوسع. وبينما تُشير نظرية التغيير إلى الرؤية الرفيعة المستوى وأثر البرنامج الأوسع، من المتوقع أن تصف المبادرات الفردية أيضاً كيفية المواءمة مع مبادئ هذه السياسة.

جيم – المبادئ الرئيسية

18- **تخصيص الموارد بصورة مستدامة للبرنامج.** سيتوقف العمل بمبدأ تخصيص نسبة ثابتة للمنح العادية،¹² ويستخدم بدلاً من ذلك رقم يحدد سلفاً في إطار مشاورات تجديد الموارد من أجل ضمان عدم تجاوز المبلغ المخصص من موارد الصندوق لتمويل المنح مستوى الاستدامة المالية للصندوق حسب ما يتم استنباطه من نتائج تجديد الموارد.¹³ وسيُحسب المستوى التقديري للموارد المتاحة في كل فترة من فترات تجديد الموارد في بداية كل دورة ثلاثية على أساس الالتزامات التي يتعهد بها الأعضاء في بداية كل تجديد للموارد، ويمكن تعديلها سنوياً بما يتفق مع آخر حسابات للموارد المتاحة لعقد الالتزامات. وسيستند ذلك إلى مفهوم خط أساس تجديد الموارد المستدام.¹⁴ وعلاوة على ذلك، سيراعى في حساب الموارد المتاحة توافر موارد المنح التي تشمل منح القدرة على تحمل الديون والمنح العادية على نطاق أوسع.

19- **إضافة القيمة.** سيركز البرنامج على التدخلات التي يكون فيها للتمويل بالمنح العادية قيمة مضافة واضحة مقارنة بالأدوات الأخرى، وكذلك الأنشطة التي تحتاج إلى نهج مبتكرة. وستُكْمَل المنح العادية سائر البرامج والأنشطة وستساعد على الاستفادة من الفرص في إطار الأولويات الثلاث المبيّنة من قبل (السياسات والشراكة والمعرفة)، وسيُساعد ذلك بالتالي على توسيع الأثر العام للصندوق وتعميقه. وسيجري التماس الفرص ونقاط الدخول للإجراءات التكميلية التي تحقق قيمة مضافة عبر أدوات الصندوق، بما يشمل الاستعراض الداخلي لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية والعمليات التي يمولها الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، لن تستخدم المنح العادية لتمويل أي نشاط يمكن تمويله من الميزانية الإدارية للصندوق.

20- **ترتيب أولويات الأنشطة الممولة بالمنح العادية.** سيتعيّن إثبات مواءمة جميع الأنشطة الممولة بالمنح العادية مع الهدفين الاستراتيجيين للبرنامج والتزامات تجديدات موارد الصندوق وأولوياتها ذات الصلة، والمساهمة بدور ملموس في تحقيقها. ومن المتوقع خلال أي دورة من دورات تجديد الموارد، تخصيص الجانب الأكبر من الموارد المتاحة للأنشطة التي تركز على تحقيق الهدف الاستراتيجي 1، أي الأنشطة التي تعزز نتائج الصندوق على الأرض. وسيُعرض ملخص يوجز التزامات تجديد الموارد ذات الأولوية التي يمكن أن تستفيد من الأنشطة الممولة بالمنح للموافقة عليها في آخر دورة للمجلس التنفيذي قبل بداية كل دورة من دورات تجديد الموارد.¹⁵ وسيُتيح ذلك للمجلس والإدارة اتخاذ قرارات واعية بشأن تحديد أولويات الأنشطة التي ستموّل بموارد المنح حالماً يُحدد الحجم المالي الإرشادي للبرنامج في أي فترة معيّنة من فترات تجديد الموارد. وعلاوة على ذلك، لن تصدر الموافقة على أي مقترح بعينه على أساس الأسبقية، بل سيقوم من خلال عمليات دقيقة

¹² استخدمت نسبة مئوية ثابتة (6.5 في المائة) في حساب الموارد المخصصة لبرنامج منح الصندوق، حتى التجديد الحادي عشر للموارد، من إجمالي برنامج القروض والمنح لأي فترة معيّنة من فترات تجديد الموارد.

¹³ تم الاتفاق على تخصيص 100 مليون دولار أمريكي لفترة التجديد الثاني عشر للموارد (GC 44/L.6/Rev.1).

¹⁴ بالصيغة التي أدخلها إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون (EB 2019/128/R.44).

¹⁵ على سبيل المثال في ديسمبر/كانون الأول 2021 بالنسبة لفترة التجديد الثاني عشر للموارد.

ومستقلة لضمان الجودة من أجل تحديد مدى ملاءمته للتمويل.¹⁶ ويرد في الملحق الرابع نموذج لتقييم المقترحات وترتيبات أولوياتها.

21- **أهلية البلدان.** ستوقف هذه السياسة العمل بممارسة تخصيص جزء من موارد المنح العادية لبلدان اللون "الأخضر"¹⁷ كجزء من مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مع استبعاد البلدان المؤهلة للحصول على الدعم المقدم إلى بلدان محددة من خلال المنح العادية في إطار القدرة على تحمل الديون. وانفصلت موارد برنامج المنح العادية عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ويعني ذلك عدم تخصيص أي موارد أولية للبلدان أو الأقاليم على أساس وجود برنامج إقراضي فيها وحجم ذلك البرنامج وشروطه التمويلية من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولن تُمنح أي استثناءات مسبقة للبلدان التي تحصل على موارد من الصندوق من خلال إطار القدرة على تحمل الديون. وتماشيا مع التزام الصندوق بتخصيص موارده الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، لن تستخدم موارد المنح العادية في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا إلا في إطار مبادرات أوسع تغطي أكثر من بلد وتُشارك فيها صراحة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا كجزء من أهدافها.

22- **النهج التحفيزي والروابط بالأولويات الوطنية والإقليمية.** سنعزز الأنشطة الممولة من البرنامج والأدوات الإنمائية الأخرى في الصندوق كل منها الآخر وسيشكل النهج التحفيزي للمشروعات الممولة بالمنح جزءا لا يتجزأ من نموذج العمل المعزز في الصندوق. وبالنظر إلى حجم المنح العادية الإجمالي المحدود بطبيعته والمقترحات الفردية الممولة من هذا البرنامج بصفة خاصة، سنعزز جميع المشروعات وتدعم المبادرات والبرامج الأخرى التي تُشكل جزءا من نموذج عمل الصندوق وتوجهه الاستراتيجي الجديد. وفي هذه الحالة، ستهدف المشروعات الممولة بالمنح إلى أداء دور تمكيني رئيسي في برامج الصندوق وسياساته واستراتيجياته ومبادراته. وفي إطار تعزيز الروابط مع تنفيذ البرامج القطرية من خلال برنامج القروض، من المتوقع أن يكون لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجية القطرية دور رئيسي في تحديد نقاط الدخول للتمويل من خلال المنح.

23- ولن يظهر التأثير التحفيزي للمنح العادية إلا من خلال تعبئة تمويل إضافي، وكذلك من خلال تجريب مبادرات يمكن تكرارها على نطاق أوسع أو الأخذ بها على المستوى الإقليمي. من ذلك على سبيل المثال أن المبادرات الممولة بالمنح العادية يمكن، من خلال تدخلاتها المرنة والموجهة، أن تُعزز تقديم دعم غير إقراضي يُناسب حالات الأزمات أو الانتقال¹⁸ أو الهشاشة. ويمكن أيضا للمنح العادية أن تدعم دور الصندوق في الأنشطة داخل الدول النامية الجزرية الصغيرة والأنشطة الإقليمية، بما يشمل تقديم الدعم لحوار السياسات على الصعيد الإقليمي، وهو أمر ضروري لنجاح عمليات الإقراض الإقليمية للصندوق.¹⁹

24- وعلاوة على ذلك، سيتخذ البرنامج شراكات جديدة أو سيعزز الشراكات القائمة بوسائل تشمل على سبيل المثال استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2019-2024، والمساهمة في نجاح تنفيذ إطار الشراكات في الصندوق. وفي إطار السعي إلى تكوين شراكات، سيجري إيلاء عناية خاصة للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وستساعد المنح العادية أيضا على توليد موارد المعرفة وتبادلها وستسهم بالتالي في تفعيل استراتيجية الصندوق لإدارة المعرفة.

¹⁶ تمارس بالفعل وظيفة ضمان الجودة الداخلية في الصندوق مهامها في تقييم جميع العمليات التي يمولها الصندوق من منظور مستقل وإسداء المشورة للإدارة العليا بشأن الموافقة عليها. وبالنظر إلى الطابع التنافسي المتأصل في التمويل من برنامج المنح العادية، سيُشمل أيضا دور ضمان الجودة داخل البرنامج تحديد الأولويات للمقترحات المتنافسة وتقييمها.

¹⁷ تعرف بأنها البلدان التي لا تحصل على دعم جزئي أو كلي من مبادرة إطار القدرة على تحمل الديون.

¹⁸ الوثيقة 1.EB 2018/125/R.7/Rev.

¹⁹ الوثيقة 2.EB 2018/125/R.7/Add.

25- **المرونة والدقة والشفافية في اختيار شركاء التنفيذ.** سيكون الاختيار التنافسي هو المعيار في اختيار متلقي المنح، باستثناء المقترحات التي لا تتجاوز قيمتها 100 000 دولار أميركي من موارد الصندوق، أو التي تُحدّد في الظروف الاستثنائية في إجراءات التنفيذ. ويشمل متلقو منح البرنامج الدول الأعضاء النامية، والمنظمات الحكومية الدولية (بما فيها وكالات الأمم المتحدة)، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، ورابطات/منظمات المنتجين، ومؤسسات وشركات القطاع الخاص (إذا كان متلقي المنحة ينتمي إلى القطاع الخاص، سُنطبق متطلبات أكثر صرامة بشأن التمويل المشترك). ويجب أن تكون الوكالات المنفذة المحددة قد أنشئت بصورة قانونية في الدولة العضو في الصندوق.

26- وستظل كيانات القطاع الخاص مؤهلة لتلقي منح عادية. ولن يؤدي ذلك إلى حدوث تداخلات مع العمليات المنفذة في إطار استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص وإطار العمليات غير السيادية. وتُمثّل هذه الموارد قناة رئيسية لتتيح للصندوق العمل مع القطاع الخاص وتقديم القروض وأدوات التمويل على أساس أسهم رأس المال وغيرها من أدوات التخفيف من المخاطر. وفي حالة المنح العادية، سيجري اختيار المتلقين على أساس طبيعة الأنشطة المقترحة، وسيكون بوسع الشركات الخاصة الحصول على الموارد عندما تعتبر أنسب جهة متلقية.

27- **القيمة مقابل المال.** ستفرض إجراءات التنفيذ المرتبطة بهذه السياسة حداً أقصى لمقترحات المنح الفردية من أجل تعزيز الشرط الذي يقضي بأن تكون مقترحات المشروعات صغيرة ولكن تحفيزية. وستحدّد عملية مرنة وسريعة لاستعراض الموافقة على المنح التي تستجيب للحالات العاجلة كجزء من عملية صياغة إجراءات التنفيذ اللازمة لتفعيل السياسة، مع الموازنة بين الحاجة إلى عمليات أسرع وضرورة الحفاظ على الرقابة الصارمة.²⁰ وسيقوم الصندوق أيضاً بالتخفيف من المخاطر الناشئة عن الارتفاع الزائد في عدد المقترحات الصغيرة - مثل تكاليف المعاملات غير المستحقة للصندوق - من خلال فرض حد أدنى لحجم أو متوسط عدد المنح في كل دورة من دورات تجديد الموارد تُحدّد أيضاً كجزء من إجراءات تنفيذ السياسة. ومن المتوقع أن يكون المظروف الإجمالي للمنح العادية أصغر مما كان عليه من قبل (وسيمنع ذلك بالتالي الموافقة على عدد كبير من المنح في دورة تجديد واحدة)؛ ومع ذلك، سُنبدّل الجهود الكفيلة بأن يكون حجم كل مقترح مناسباً بالقدر الكافي لتحقيق مجموعة من الفوائد، بما يشمل تعبئة التمويل المشترك من الوكالات المنفذة والشركاء الآخرين.

28- **الموافقة.** فوّض المجلس التنفيذي رئيس الصندوق بالموافقة على مقترحات المنح التي تصل قيمتها إلى 500 000 دولار أميركي أو ما يعادلها، على أن تخضع المقترحات التي تتجاوز قيمتها هذا المبلغ لموافقة المجلس التنفيذي نفسه.²¹ وسيستمر العمل بهذا الحكم في إطار السياسة الجديدة. وستخضع جميع المقترحات الممنوحة لكيانات القطاع الخاص لمناقشة المجلس التنفيذي وموافقة عليها بغض النظر عن قيمة المنحة.

دال- إدارة المخاطر

29- من المتوقع أن يمول برنامج المنح العادية الأنشطة التي تكون في كثير من الأحيان ابتكارية والتي قد لا تستند إلا إلى أدلة مفاهيمية. ويُدرك الصندوق أن هذا الجانب في الأنشطة الممولة بالمنح ضروري لدور البرنامج كمحفّز ومجمّع لمختلف الأدوات المتاحة للصندوق. ولذلك يُدرك الصندوق أنه يمكن أن يتعرض لبعض المخاطر التي يجري حالياً وضع تصورات لتدابير التخفيف منها. وفي ضوء طبيعة الأنشطة المتوقعة وتماشيا مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، سيجري النظر في أنواع المخاطر وتدابير التخفيف التالية:

²⁰ ستراعى الدروس المستفادة من تنفيذ المشروعات في إطار مرفق تحفيز فقراء الريف عند إعداد إجراءات التنفيذ.

²¹ الوثيقة EB 2009/98/R.9/Rev.1.

- **المخاطر الاستراتيجية.** هي المخاطر التي تحدث في حالة عدم كفاية تحديد الأولويات المؤسسية، وعدم الموازنة مع رسالة الصندوق ورؤيته. وتكمن استراتيجية التخفيف الرئيسية في وظيفة الرقابة القوية على حافظة المنح الكفيلة بالتحديد الاستراتيجي لأولويات المقترحات كشرط أساسي مسبق لدخولها في ذخيرة المشروعات والإبلاغ عنها في الوقت المناسب من خلال إطار مخصص للنتائج (انظر الملحق الخامس).
 - **المخاطر التشغيلية.** تنشأ هذه المخاطر عن استخدام الأموال في أنشطة غير مؤهلة للاستفادة من التمويل بالمنح العادية، وغير متوائمة مع الأهداف المتفق عليها مع متلقي المنحة، ولا تُحقق النتائج المنشودة. وسيجري التخفيف من هذه المخاطر من خلال الفرز الملائم والعناية الواجبة والضوابط أثناء التنفيذ لضمان الاستخدام المناسب للموارد وتحقيق النتائج المتوقعة.
 - **المخاطر الائتمانية.** ترتبط هذه المخاطر بعدم تنفيذ أنشطة المشروعات وفقاً للوائح المالية المعمول بها في الصندوق، كما ترتبط بعدم استخدام التمويل في الغرض المقصود، أو دون إيلاء المراعاة الكافية للاقتصاد والكفاءة والفعالية. وسيجري التخفيف من هذا الخطر من خلال تطبيق إجراءات الإدارة المالية وإجراءات التوريد المعمول بها في الصندوق (التي سيعاد تقييمها عندما توضع إجراءات تنفيذ السياسة)، بما يشمل المراجعة الخارجية وكذلك العناية الواجبة المسبقة قبل تقديم المنح.
 - **مخاطر السمعة.** ترتبط هذه المخاطر بما يلي: (1) عدم كفاية الإجراءات، مما يؤدي إلى طول فترات عدم التيقن بشأن الموافقة على المقترحات؛ (2) مختلف أنواع الإخفاقات المرتبطة بالجهات المتلقية للأنشطة الممولة بالمنح. وستُطبق إجراءات تنفيذ منقحة تركز على الكفاءة في استعراض المنح والموافقة عليها، بما في ذلك المخاطر المصاحبة للجهات التي تتلقى المنح من الباطن، والمتعاقدين، ومقدمي الخدمات. وعلاوة على ذلك، سيجري إيلاء العناية الواجبة والحماية القانونية الملائمة من خلال الاتفاقات القانونية التي يوقعها المتلقون للمنح. وسيستمر بذل العناية الواجبة بشأن المتلقين للمنح في القطاع الخاص.
 - **المخاطر المالية.** ترتبط بالخسائر المالية الناشئة عن فشل الصندوق في إدارة موارده المالية الأوسع بكفاءة وبطريقة اقتصادية، ومن ذلك على سبيل المثال الإفراط في تمويل البرامج القائمة على المنح على حساب الاستدامة المالية الشاملة. ويرتكز التخفيف من هذه المخاطر إلى آلية تخصيص الموارد التي سيجري العمل بها في إطار هذه السياسة. وبالنظر إلى توقف تخصيص نسبة ثابتة من الموارد للمنح العادية، لن تتجاوز الالتزامات المالية المقدمة من خلال البرنامج بأي حال من الأحوال المستويات المتوافقة مع الاستدامة المالية للصندوق وستكون دائماً متناسبة مع تجديرات الموارد.
 - **المخاطر القانونية.** سيقابلها ضمان الحماية القانونية المناسبة عند صياغة الأدوات القانونية التي ستحكم المبادرات الممولة بالمنح العادية وعند التفاوض عليها.
- 30- وبالإضافة إلى هذه الفئات من المخاطر المحددة على مستويات أعلى والمنطقة على أداة المنح العادية، ستحدد المخاطر وسيجري تقييمها في كل مقترح وستعرض التدابير الملائمة للتخفيف منها. وستشكل قوة إدارة المخاطر أحد معايير استعراض المنح العادية.

خامساً- تنفيذ السياسة

- 31- **إجراءات التنفيذ.** ستحل هذه السياسة محل سياسة تمويل المنح السابقة²² وسيبدأ نفاذها في 1 يناير/كانون الثاني 2022. وأثناء المرحلة الانتقالية التي ستبدأ مباشرة بعد الموافقة على السياسة، ستُطبق مبادئها العامة. وسيجري

²² الوثيقة EB 2015/114/R.2/Rev.1.

إعداد إجراءات تنفيذها بمجرد موافقة المجلس التنفيذي عليها، وستشمل جملة أمور من بينها ترشيد عمليات التصميم والموافقة المناسبة لكل حالة، ووضع مؤشرات لتطبيق معايير تخصيص الموارد من خلال البرنامج كما هو محدد في الملحق الرابع.

32- **وظيفة الرصد والإبلاغ والتعلم.** ستُعزز الإجراءات المنقحة المساءلة في إدارة مقترحات المنح الفردية وستُطبق آليات لتحسين الرصد والإبلاغ والتعلم من المشروعات التي يغطيها البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تعزيز وظائف الرقابة المؤسسية في المشروعات الممولة بالمنح لتعزيز التنفيذ ولتيسير العمل التحليلي، بما يشمل وضع خرائط داخلية تُحدّد مبادرات المنح الجارية، وتجنب انتشار المنح التي تغطي مجالات متشابهة. وسيجري بدلا من ذلك تشجيع الاستفادة من الخبرة، وستصب المنح الجارية في المناقشات الداخلية وتفضي إلى إمكانية تكرار الأنشطة وتوسيع نطاقها. وستؤدي أيضا وظيفة الرقابة المؤسسية التي سيجري إنشاؤها دور رئيسي في ضمان التكامل وتجنب التداخل بين مختلف المبادرات، وفي تحديد الروابط المحتملة، مثل الروابط بين المنح العادية والمشروعات الممولة من برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أو برنامج تمويل القطاع الخاص. وستوضع هذه الوظيفة داخل الهيكل التنظيمي الحالي للصندوق وستُحدّد كجزء من إجراءات التنفيذ. وستُدراج حافظة المنح في نُظم الرصد المؤسسية لتعزيز الإبلاغ والتعلم. وستُحدّد متطلبات واضحة من أجل إدارة أكثر فعالية وكفاءة للمنح من جانب الشعبة أو الدائرة الراحية.

33- وسيجري الإبلاغ عن تنفيذ السياسة سنويا من خلال تقرير مرحلي قائم بذاته مخصص لهذا الغرض يُعرض على المجلس التنفيذي في دورته التي تُعقد في أبريل/نيسان²³. وسيستعرض التقرير عمليات السنة السابقة مستخدما أيضا مؤشرات إطار النتائج. وسيؤرّف التقرير المرحلي معلومات عن تخصيص موارد المنح العادية وكذلك النتائج المتحققة والدروس المستفادة. وعلاوة على ذلك، وكجزء من تقرير استعراض منتصف المدة المقدم إلى كل دورة من دورات هيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، ستفرد الإدارة قسما مخصصا لتنفيذ سياسة المنح العادية.

34- ويتضمن الملحق الخامس إطارا إرشاديا للنتائج سيجري إدخال مزيد من التنقيحات عليه وسيوضع في شكله النهائي بعد الانتهاء من وضع إجراءات تنفيذ السياسة. وستشمل النسخة النهائية من الإطار أهدافا وكذلك مؤشرات لخطوط الأساس، إن وجدت. وسيجري إبلاغ المجلس عليها للعلم إلى جانب التقرير المرحلي الأول.

35- **تقييم السياسة.** ستجري الإدارة تقييما ذاتيا أشمل لتنفيذ السياسة والنتائج المحققة من خلال المشروعات الممولة بالمنح بعد الموافقة على السياسة وإتمام دورتين كاملتين من دورات تجديد الموارد، مع إجراء استعراض في منتصف المدة. وستلتزم الإدارة مدخلات من مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن الجوانب المنهجية قبل الشروع في التقييم الذاتي. وستُعرض نتائج هذا التقييم الذاتي واستعراض منتصف المدة والدروس المستفادة ذات الصلة على المجلس التنفيذي. ويمكن النظر في إجراء تنقيح للسياسة بناء على ما سيسفر عنه استعراض منتصف المدة من نتائج.

36- **التواصل والتوعية.** ستُبذل جهود منتظمة لضمان تعميم السياسة وإجراءات تنفيذها بصورة شاملة وفي الوقت المناسب وكذلك لتدريب الموظفين المعنيين. وستُبذل جهود لتوعية المتلقين المحتملين للمنح من خلال مجموعة متنوعة من أدوات الاتصال - على سبيل المثال عن طريق إبلاغ المجتمع الإنمائي على نحو منتظم بالفرص التي يتيحها برنامج المنح العادية - وكذلك لتعزيز جوانب الاتصال في المقترحات الفردية.

37- **الانحرافات عن السياسة.** ستُقيّم أي انحرافات مادية عن السياسة الحالية لأي دواعٍ استثنائية على أساس كل حالة على حدة وستُعرض على رئيس الصندوق للموافقة عليها.

²³ سيمكمل هذا التقرير المخصص أي معلومات أخرى يتم الإبلاغ عنها من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

موجز النتائج والدروس المستفادة وأمثلة المبادرات الناجحة الممولة بالمنح

أولا - موجز النتائج والدروس المستفادة

- 1- **المنح أداة قيّمة تكمل جهود الصندوق وتعزز مهمته.** ويتواءم وجود برنامج للمنح العادية تماما مع الدور المزدوج للصندوق كمؤسسة مالية وكوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة. وتُساعد المنح على بناء شراكات، بما في ذلك بناء شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع القطاع الخاص، فضلا عن دعم البحوث المتعلقة بالحد من الفقر، وتعزيز الابتكار، وتوليد المعرفة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تستمر أهمية برنامج المنح حتى بعد إدخال برامج جديدة، مثل برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وبرنامج تمويل القطاع الخاص، وفي سياق نموذج عمل الصندوق المتطور حيث توجد إمكانية بناء علاقات تآزرية بين مختلف البرامج من خلال المنح العادية.
- 2- **وينبغي تنقيح أهداف برنامج المنح العادية.** وتشير الخبرة إلى أن أهداف سياسات المنح السابقة، وإن كانت مهمة في العادة، ربما كانت واسعة أكثر من اللازم ولم تكن تُكرس الاهتمام الكافي للتركيز وتحديد الأولويات. ولذلك لم تكن الأنشطة الممولة بالمنح متوائمة بقوة مع الغايات الشاملة للسياسات ذات الصلة وكانت تقتصر إلى الرؤية الاستراتيجية. ويمكن لتنقيح أهداف سياسة المنح وإعادة ترتيب أولويات أهدافها أن يُسهما بدور رئيسي في ضمان استمرار أهمية البرنامج.
- 3- **وستكون هنالك حاجة إلى ترتيب استراتيجي أكبر لأولويات المقترحات.** وفي ضوء الرؤية الاستراتيجية المتطورة في الصندوق، سيكون من المهم عدم اختيار سوى المقترحات الأكثر استراتيجية التي تثبت قدرتها على إحداث تأثير تحفيزي وتكوين علاقات تآزرية للحصول على تمويل من برنامج المنح.
- 4- **ينبغي زيادة الجهود لإثبات قدرة المبادرات الممولة بالمنح على توليد الأثر.** على الرغم من صعوبة إسناد أثر المبادرات الممولة بالمنح إلى عوامل بعينها بسبب قصر مدة التنفيذ وارتفاع تكاليف معاملات إجراء تقييمات للأثر في مشروعات صغيرة نسبيا، وطبيعة المبادرات ذاتها، تُشير الأدلة إلى إمكانية تحقيق أثر أكبر من خلال الموازنة القوية مع المبادرات والاستراتيجيات الأخرى التي يمولها الصندوق.
- 5- **هناك أدلة كافية على الأدلة المتحققة من خلال الأنشطة الممولة بالمنح ولكن الإبلاغ عن الدروس المستفادة ونشرها لم يكن ناجحا باستمرار.** وعلى الرغم من مستوى الأداء الجيد لعدد من المقترحات فإن كفاءة برنامج المنح ككل كان يمكن أن تكون أكبر لو كُرست عناية أكبر لأفضل الممارسات في إدارة حافظة المنح. وعلى سبيل المثال، ولدت الأنشطة الممولة بالمنح مجموعة مهمة من المعارف، ولكن نشرها - بما في ذلك نشرها داخل الصندوق نفسه - لم يكن متسقا. وينطبق ذلك على الرصد والتقييم، والإشراف والإبلاغ. فالعيوب التي سلطت عليها الأضواء يمكن معالجتها كلها تقريبا من خلال تحسين الإدارة أثناء التنفيذ وبعد الإنجاز. وهناك حاجة إلى معالجة مسألة الحواجز اللغوية بين مختلف الأقاليم - وهو ما كان يفرض في الماضي تحديات بسبب الافتقار إلى الموارد اللازمة لإتاحة الدروس المستفادة باللغة الإنكليزية على المستوى المؤسسي.
- 6- **الافتقار إلى الرقابة والرصد واستخلاص الدروس المستفادة على المستوى المركزي قوّض فعالية المبادرات الممولة بالمنح.** وينبغي إدخال مسؤوليات في مجالات الإشراف المؤسسي، والرصد، واستخلاص الدروس المستفادة والنتائج من برنامج المنح على مستوى الحافظة، مع وجود أدوار ومسؤوليات مخصصة تحدّد أثناء إعداد إجراءات التنفيذ المنقحة.
- 7- **ويمكن تحسين كفاءة برنامج المنح.** ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تبسيط عمليات الاستعراض والموافقة بغرض تقليص مدتها وتكاليف المعاملات التي تتكبدها الشعب والدوائر الراحية للمنح.

ثانياً- أمثلة المبادرات الناجحة الممولة بالمنح

8- برنامج التعاون متوسط الأجل مع اتحاد المزارعين في إقليم آسيا والمحيط الهادي. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز منظمات المزارعين على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وتُجسّد هذه المنحة جدول أعمال قوي لتبادل المعرفة والإدارة بما يشمل 20 بلداً. ويزداد ارتباط هذا البرنامج أو تكامله مع برامج الصندوق القطرية. ويتوّج برنامج تبادل المعرفة في إطار هذه المنحة بمعارض سنوية لإدارة المعرفة تُشكل منصات لتوثيق وتبادل الممارسات الجيدة التي تروّج لها منظمات المزارعين. وأثناء معارض إدارة المعرفة، يستطيع المشاركون التصويت بما يرون أنه يُشكل أفضل ما عُرض من ممارسات، ويُمنح الفائزون جوائز نقدية صغيرة تُستخدم في إجراء زيارات للتعلم أو في توسيع نطاق الأنشطة. وعرضت أيضاً بعض هذه الممارسات في منشورات ومنصات إلكترونية للشركاء، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. واستُخدمت أثناء جائحة كوفيد-19 شبكات وآليات التوعية التي أنشئت في إطار هذا البرنامج لتوجيه الموارد من مرفق تحفيز فقراء الريف ومكّنت بالتالي كثيراً من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستفادة من التمويل المحدود المقدم من مرفق تحفيز فقراء الريف.

9- مشروع الارتقاء بالتكنولوجيات في الزراعة من خلال تقديم المعرفة في جمهورية تنزانيا المتحدة. يُعالج هذا المشروع تحديات تعزيز الروابط بين البحوث وخدمات الإرشاد والمزارعين من خلال قوة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولذلك طوّرت الجهة المتلقيّة، وهي محطة الإذاعة الريفية Farm Radio International، أداتين معتمدين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هما برنامج Uliza Answers، ومنصة المعرفة المعززة Knowledge Plus Platform. ويمثل برنامج Uliza Answers آلية مبتكرة تجمع بين التكنولوجيات الذكية والتقليدية لتجميع التعقيبات والأفكار الأنوية من المزارعين. وتُمكن منصة Knowledge Plus خدمات الإرشاد الافتراضية من الوصول إلى المزارعين الرواد من خلال شبكة الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول. ووصل هذان الابتكاران بالفعل إلى مئات الآلاف من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في جمهورية تنزانيا المتحدة وتُبشر التوقعات بإمكانية توسيعه في المستقبل.

10- شراكة بين الصندوق والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي من أجل الأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل. يشمل ذلك عدة منح تدعم الاستثمارات في الأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل من خلال "نهج الصندوق في الأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل". ويعترف هذا النهج بدور هذه الموارد كقوة محرّكة للنمو الاقتصادي وكوسيلة لتمكين الأشخاص الضعفاء. ويقترح النهج إطاراً جديداً لسلسلة القيمة انطلاقاً من تدخلات تشاركية تجمع بين العديد من أصحاب المصلحة. ونفذ البرنامج طيفاً واسعاً من التدخلات لصون الحبوب المحلية ومعارف الشعوب الأصلية بشأن استخدامها، وبالتالي تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة على الصمود. وأنشئت علامات تجارية للأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل، مثل Kolli Hills Natural Foods في تاميل نادو (الهند)، لتوليد دخل ثابت لمزارعي الدخن. وتم التعرف بالتجارب الناجحة من خلال الكتيبات الإرشادية السياحية والسياحة الزراعية. وعُصّمت الأنشطة من خلال المنصات الوطنية التي يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة وبالتعاون مع القطاع الخاص. وعرض البرنامج نهجه المتكامل لسبل العيش في المننديات المحلية والوطنية والدولية، وساهم بذلك في تهيئة بيئة سياسات مواتية لإنتاج محاصيل الدخن المغذية. وعلى الصعيد العالمي، عرضت النتائج المنبثقة عن مختلف مراحل برنامج الأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل على صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال الكُتب والمقالات العلمية ومن خلال سلسلة أحداث دولية شملت حلقة دراسية دولية حول "المحاصيل من أجل القرن الحادي والعشرين" عُقدت في قرطبة بإسبانيا في ديسمبر/كانون الأول 2012، ومؤتمر الأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل لعام 2013 الذي عقد في أكرا، غانا في سبتمبر/أيلول 2013.

- 11- مشروع الترويج للمبادرات الفردية في تربية الأحياء المائية في الكاميرون. أنشأ هذا المشروع ثلاث محطات لتربية الأحياء المائية، من أجل إنتاج زريعة الأسماك وتدريب الشباب العاملين في قطاع استزراع الأسماك. وساعد المشروع على إنشاء 300 مزرعة سمكية تضم أكثر من 1 000 بركة لتربية الأسماك، وأتاح ذلك بالتالي تهيئة 1 500 فرصة عمل وإنتاج 637 000 طن من الأسماك لصالح 7 525 من سكان الريف.
- 12- إنشاء الشراكات من أجل القيمة - الترويج لآلية الشراكة بين المنتجين والقطاعين العام والخاص في مشروعات تنمية سلاسل القيمة الممولة من الصندوق. دعمت هذه المنحة تكوين شراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص في المشروعات الممولة بقروض من الصندوق، وعملت مع موظفي الحكومة والمشروع ومع منظمات المنتجين. ونجح بعض هذه الشراكات في إثبات إمكانات الاتفاقات الطويلة الأجل بين أصحاب المصلحة في سلاسل القيمة، مثل البن، ومنتجات الألبان، وتربية الأحياء المائية، والمحاصيل الأساسية. ودعمت المنحة أيضا أصحاب الحيازات الصغيرة في وضع خطط عمل قادرة على الاستمرار، وزوّدت موظفي المشروعات والمستفيدين بأنشطة لبناء قدراتهم في مجال تحقيق التكامل بين سلاسل القيمة.
- 13- توسيع نطاق التمكين من خلال المنهجيات الأسرية: من الآلاف إلى الملايين. تغطي هذه المنحة الإقليمية المقدمة إلى منظمة أوكسفام في هولندا (أوكسفام نوفيبي) عدة بلدان في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب ووسط أفريقيا. ويسهم المشروع بدور كبير في الحد من الفقر وتحقيق أثر يُفضي إلى إحداث تحول في المنظور الجنساني في أنشطة الصندوق عن طريق اختبار وإنشاء آليات لتعزيز المنهجيات الأسرية وتوسيع نطاقها. وتجعل هذه المنهجيات من النساء والرجال والشباب الريفيين المهمشين عناصر للتغيير، وتُقدّم طريقة تشاركية ومدفوعة بقوى الطلاب للعمل مع الفئات المستهدفة. ويصل المشروع إلى مجموعة مختارة من البرامج الممولة بالقروض في حافظة الصندوق من خلال جماعات التعلم التمكيني ومكاتب الدعم الإداري في المراكز الإقليمية التي يجري تطويرها حاليا. وبحلول مارس/أذار 2020، بلغ إجمالي عدد المشاركين 3 230 أسرة و6 490 شخصا (55 في المائة من النساء و45 في المائة من الرجال). ومن هؤلاء، شكلت 577 أسرة (1 947 شخصا) جزءا من مشروعات الصندوق التي وصلت إليها مباشرة أنشطة بناء القدرات باستخدام المنهجيات الأسرية، وشاركت 2 653 أسرة، أي 4 543 شخصا (54 في المائة من النساء و46 في المائة من الرجال) مباشرة من خلال إنشاء وتعزيز جماعات التعلم التمكيني.
- 14- برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا. يُعدُّ برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا الذي نفذ في الفترة من 2013 إلى 2018 مثالا ناجحا لبرامج الشراكة وتعبئة الموارد الممولة بموارد المنح. وحققت منحة من الصندوق بما قيمته 1.9 مليون يورو استثمارات إجمالية بلغت ما يعادل تقريبا 20 مليون يورو دعما لوجود منظمات مزارعين أقوى في أفريقيا، بما في ذلك من خلال الوصول إلى الخدمات الاقتصادية وزيادة المشاركة في صنع السياسات على المستويين الوطني ودون الإقليمي. ومن بين أهم ما تحقق من نتائج إسهام البرنامج في زيادة الإنتاجية والدخل والإيرادات. وبحلول نهاية فترة تنفيذ البرنامج، تمكنت منظمات المزارعين التي يدعمها البرنامج من تعبئة 12 مليون يورو من المصادر العامة وأكثر من 4 ملايين يورو من خلال اتفاقات الشراكة أو مبيعات العقود.
- 15- الاجتماع المتخصص في الزراعة الأسرية. نُفذت هذه المنحة التي قَدِّمت من أجل الاجتماع المتخصص في الزراعة الأسرية في الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي، وامتدت بعد ذلك إلى معظم أنحاء إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. وساهمت في وضع تعريف مشترك لمفهوم الزراعة الأسرية وأنشأت سجلات وطنية كأساس لصياغة سياسات موجهة. واعتمد العديد من أعضاء السوق الجنوبية المشتركة والبلدان المنتسبة إليها التوصيات الصادرة عن المنصة كأساس لتعزيز وتقوية المزارعين الأسريين ونُظم إنتاجهم.
- 16- التنمية الريفية من أجل الشباب الريفي والأقاليم والفرص: استراتيجية للمشاركة في السياسات. أنشئت في إطار هذا المشروع الذي يركز على تبادل المعرفة وحوار السياسات جماعات وطنية للتنمية الريفية في

كولومبيا وإكوادور والمكسيك وبيرو. وساهم المشروع في صياغة 14 وثيقة مشروع وسبعة موجزات للسياسات، وكان له تأثير كبير على الشباب وسياسات التنمية الريفية في جميع البلدان الأربعة.

17- **إطار التدريب وإصدار شهادات التصديق العالمية للرصد والتقييم وتقدير الأثر في التنمية الريفية.** عالجت المنحة مواطن الضعف المتكررة في الرصد والتقييم في حافظة الصندوق والتي ترجع في كثير من الأحيان إلى ندرة الموارد البشرية في البلدان المقترضة. وكان برنامج الرصد والتقييم في القطاع الريفي أول برنامج من نوعه يبني القدرات ويركز تحديدا على مشروعات التنمية الريفية. ولم يقتصر البرنامج على اقتراح التدريب، بل وكذلك إصدار الشهادات والاحتراف المهني، واستهدف تحديدا موظفي وحدات إدارة المشروعات بدلا من المهنيين العاملين في قطاع التعاون الإنمائي والتمويل. وبحلول نهاية سبتمبر/أيلول 2019، نجح أكثر 190 مشاركا من 82 بلدا و140 من مشروعات الصندوق في إتمام التدريب على "المبادئ الأساسية للرصد والتقييم" في إطار البرنامج المذكور. واجتذب البرنامج أيضا مشاركين من الشركاء الإنمائيين الآخرين، بما في ذلك البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي، على أساس أن يتحمل المشاركون نفقاتهم الشخصية. وبينما انطلقت مرحلة ثانية للمنحة في عام 2019، يجري تكرار هذا النموذج بالفعل في مجالات مثل الإدارة المالية والتوريد.

18- **دعم توجيه إصال النتائج في القطاع الزراعي.** تهدف هذه المنحة إلى تحسين الدفع قدما بالأولويات الحكومية الحاسمة في قطاع الزراعة والقطاعات المرتبطة به والمساهمة أيضا في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2. ويساعد المشروع على تنمية القدرات وتحسين أداء وزارات الزراعة والوكالات المنفذة الأخرى في البلدان المستهدفة (إكوادور وغانا ومدغشقر وساموا وتوغو) عن طريق تحديد أولويات واضحة، وتحسين القدرات المؤسسية، وتعزيز تنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية. وتسعى المنحة إلى إرساء شراكات رفيعة المستوى مع الإدارة العليا وكبار المسؤولين في البلدان المستفيدة. وترتبط المنحة ارتباطا مباشرا بتحسين الأداء في المشروع الوطني لتعزيز المبادرات الفردية الريفية في توغو وكذلك مشروع إنتاجية وتسويق الزراعة والصيد في ساموا.

19- **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين الصندوق والمغرب ومدغشقر.** حققت هذه المنحة إنجازا موسسيا كبيرا بإنشائها مركز إفران للتميز لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب في قطاع الزراعة. وبات هذا المركز الآن مؤسسة مكتملة لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية لحكومة المغرب بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في قطاع الزراعة. وانضمت المغرب ومدغشقر، بوساطة من الصندوق، إلى هذا البرنامج الرائد وهذه الشراكة المبتكرة التي تُعد الأولى من نوعها في المغرب.

20- **مبادرة البنك الزراعي السوداني للتمويل الأصغر.** التزم الصندوق بتقديم موارد في شكل منحة لدعم الحملة التي أطلقها البنك الزراعي السوداني من أجل تحسين حصول أصحاب المشروعات الريفية على خدمات التمويل الأصغر بالتعاون الوثيق مع وحدة التمويل الأصغر في البنك المركزي السوداني والصندوق. وساهمت المساعدة التقنية التي صُممت خصيصا لهذا الغرض بتمويل من المنحة في توسيع نطاق مبادرة البنك الزراعي السوداني للتمويل الأصغر بالاقتران مع سائر المشروعات الممولة من الصندوق. وغطت هذه المبادرة الناجحة حوالي 900 مجتمع محلي في تسع ولايات سودانية. وحوّلت 30 000 امرأة ريفية إلى رائدات أعمال ناجحات وشجعتهن على إنشاء نوادٍ للدخار والائتمان تراوح عدد العضوات فيها بين 10 و20 عضوة. وحصلت العضوات في هذه المجموعات على 70 000 قرض صغير بما مجموعه قيمته 7.4 مليون دولار أمريكي استُخدم معظمها لإطلاق أعمال صغيرة أو توسيعها، وبلغت معدلات السداد حوالي 100 في المائة.

21- **مؤسسة رابطة الأهداف التعاونية الموحدة.** أنشئت هذه المؤسسة في عام 2007 بفضل منحة من الصندوق. وتهدف المؤسسة إلى توفير مقومات التمكين للسكان المنحدرين من أصل أفريقي عن طريق إحياء وتنمية ممارساتهم التقليدية، كما تهدف إلى تحسين وضعهم الاجتماعي والسياسي. وفي عام 2018، صدرت الموافقة على البرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال الهوية الثقافية باستخدام منحة

ممولة من الصندوق. وكان الهدف من البرنامج هو المساعدة على تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في مجموعة مختارة من المناطق الفقيرة في كولومبيا وإكوادور وبيرو، مع التركيز بصفة خاصة على النساء (50 في المائة) والشباب (30 في المائة). وفي عام 2019، أنشأ البرنامج حوالي 70 شراكة مع كيانات حكومية، ومع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات الشعبية والجامعات. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت المؤسسة اتفاقاً مع المؤسسة الدولية الكولومبية ووزارة الزراعة والتنمية الريفية في إطار برنامج بناء قدرات المبادرات الفردية الريفية: الثقة والفرصة، بتمويل من الصندوق. ومنذ توقيع الاتفاق، ساهم البرنامج بدور مباشر في دعم وتعزيز مجموعة من المبادرات التي كشفت عن آفاق تجارية واعدة وإمكانات لتوسيع النطاق في كولومبيا. وساعد البرنامج أيضاً على تصميم 134 خطة عمل في تسع بلديات منحدرية من أصل أفريقي منحها المشروع الأولوية في منطقة المحيط الهادي الكولومبية.

التغييرات الرئيسية التي أدخلتها السياسة الجديدة

سياسة 2015	السياسة الجديدة
تخصيص الموارد للبرنامج	مبلغ متغير يُحسب تبعاً لمفهوم خط الأساس المستدام الذي يُحدّد الحد الأقصى لموارد المنح المخصصة في أي دورة من دورات تجديد الموارد ومرتبطة ارتباطاً مباشراً بمستوى المساهمات الأساسية في تجديد الموارد ويمكن تعديله سنوياً وفقاً للحسابات المحدثة للموارد المتاحة لعقد الالتزامات.
أهلية البلدان	نسبة ثابتة تُحسب كنسبة قدرها 6.5 في المائة من إجمالي برنامج القروض والمنح.
النهج التحفيزي	مخصصات فرعية ثابتة للمقترحات العالمية والإقليمية، ومخصصات فرعية ثابتة للمقترحات القطرية على أساس الموارد المتاحة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ولا تتاح الموارد المخصصة للمنح القطرية إلا لبلدان اللون "الأخضر".
الغاية الشاملة	بالنظر إلى الحجم المحدود لبرنامج المنح بصفة عامة وكذلك الحجم المحدود للمقترحات الفردية الممولة من هذا البرنامج بصفة خاصة، ستكون جميع الجهود التحفيزية وداعمة للمبادرات والبرامج الأخرى في إطار نموذج العمل والتوجه الاستراتيجي الجديدين في الصندوق. وستكون بذلك المشروعات الممولة بالمنح عوامل تمكينية رئيسية لبرنامج الصندوق وسياساته واستراتيجيته.
الأهداف	توسيع الدعم المقدم إلى زراعة الحيازات الصغيرة وتحقيق التحول الريفي وإضافة قيمة كبيرة إليه وبالتالي المساهمة في القضاء على الفقر الريفي، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية في العالم.
	سيكون للبرنامج هدفان استراتيجيان حسب ترتيب الأولوية والمستوى المتوقع لتخصيص الموارد:
	(1) الهدف الاستراتيجي 1: إحداث أثر أفضل لبرنامج عمل الصندوق على الأرض بوسائل تشمل تحسين القدرات داخل البلدان من أجل زيادة استدامة الفوائد؛
	(2) الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز بيئة سياسات واستثمارات مواتية أكثر لزارعة الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية، بما في ذلك على المستويين الإقليمي والعالمي.
	وستتحقق الغاية الشاملة والهدفان الاستراتيجيان من خلال ثلاثة مسارات - السياسة والاستثمار، والشراكات، والمعرفة.

سيُتعيّن على جميع الأنشطة الممولة بالمنح العادية إثبات توافقها مع الهدفين الاستراتيجيين للبرنامج والتزامات تجديدهات موارد الصندوق وأولوياتها ذات الصلة، والمساهمة بدور ملموس في تحقيقها. وسيقدّم ملخص يوجز التزامات تجديد الموارد ذات الأولوية التي يمكن أن تستفيد من الأنشطة الممولة بالمنح للموافقة عليها في دورة المجلس التنفيذي الأخيرة قبل بداية كل دورة من دورات تجديد الموارد.	يحدّد سنويًا أو كل ثلاث سنوات من خلال تنفيذ مذكرة توجيهية استراتيجية	التركيز المواضيعي
وسّعت لتشمل جميع البرامج المتاحة للصندوق، بما يشمل البرامج التي سنُنفذ أثناء الانتقال إلى فترة التجديد الثاني عشر للموارد وما بعدها.	تركز في معظمها على حافظة قروض الصندوق	الروابط مع المبادرات التي يمولها الصندوق
الإبقاء على إدارة المخاطر في المقترحات الفردية. وتُقدّم السياسة بالإضافة إلى ذلك إطارًا أوسع لإدارة المخاطر مصحوبًا بتدابير للتخفيف من كل خطر في البرنامج ككل.	لا ينطبق إلا على المقترحات الفردية.	إطار إدارة المخاطر
سيجري إنشاء وظيفة رصد مؤسسي للحفاظ من أجل تعزيز الإبلاغ عن النتائج خلال التنفيذ وعند الإنجاز، ولتعزيز ترتيبات جمع ونشر المعرفة المكتسبة من تنفيذ السياسة والمقترحات الفردية.	غير موجودة في سياسة عام 2015.	وظيفة الرقابة على الحافظة
تعزيز إطار إدارة النتائج عن طريق إضافة مؤشرات للمخرجات ترصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف محددة سواء أثناء التنفيذ أو عند الإنجاز.	من خلال إطار إدارة النتائج.	الإبلاغ

نظرية التغيير

الأثر

الدفع قدما بمهمة الصندوق المتمثلة في تحقيق تحول مستدام وشامل في المناطق الريفية والنظم الغذائية

تعزيز النتائج والأثر في الأنشطة التي يمولها الصندوق من خلال الأدوات المختلفة

دعم التزام الصندوق بتوسيع أثره وتعميقه بحلول عام 2030

إبراز صورة الصندوق وتعزيز مكانته

الحصائل

التأزر بين الأدوات الإقراضية وغير الإقراضية

تعزيز دور الصندوق على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية

إطلاق فرص الشراكات ودفع عجلة التمويل المشترك

استخدام المعرفة لتعزيز جودة البرامج والسياسات

تعزيز تهيئة بيئة مواتية للسياسات والاستثمار

النواتج الرئيسية

تجريب الابتكارات والبحوث والتكنولوجيات التي تستهدف الفقراء من أجل توسيع النطاق من خلال برنامج القروض والمنح والأدوات الأخرى

المبادرة بتكوين شراكات تهدف في جملة أمور إلى تجميع الموارد في إطار استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص

إتاحة حزم متكاملة من الحلول للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان التي تعاني من أوضاع هشة

تمويل المنافع العامة الإقليمية والأنشطة الإقليمية دعماً للعمليات الإقراضية الإقليمية

تبادل المعرفة ونشرها لخدمة أدوات الصندوق الإقراضية وغير الإقراضية

مجالات العمل والمدخلات

سياسات التحول الشامل والمستدام في المناطق الريفية والنظم الغذائية

المعرفة والأدلة والابتكارات والبحوث التي تستهدف الفقراء

الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية، بما فيها الشراكة من أجل تقديم استجابات سريعة للأزمات وحالات الهشاشة

التحديات

الحصول على برنامج ميسور التكلفة

توجيه موارد المنح إلى حيث تشتد الحاجة إليها

تحقيق التضافر بين أدوات الصندوق

الاستفادة من الدروس المستفادة

سجل تقييم الأهمية الاستراتيجية للمقترحات الممولة بالمنح

الدرجة	المعايير
20/xx	المواءمة. يُسهم المقترح بدور ملموس في تحقيق ما لا يقل عن هدف استراتيجي واحد والتزام من التزامات تجديد موارد الصندوق التي يمكن أن تستفيد من موارد المنح العادية على النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.
20/xx	الملكية والتركيز على الأولويات. يتوافق المقترح مع ما لا يقل عن مجال واحد من مجالات الأولوية المحددة في البرنامج (السياسات، والشراكات، والمعرفة) ومع أولويات التنمية الريفية المستدامة للبلدان التي تُنفذ فيها الأنشطة على النحو المحدد في الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية و/أو برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية/مذكرة الاستراتيجية القطرية.
20/xx	العلاقات التآزرية. تُعزز الأنشطة المقترحة الأداء والأثر في المبادرات والبرامج الأخرى التي تُشكل جزءاً من نموذج عمل الصندوق، بما يشمل برنامج القروض والمنح.
10/xx	القيمة المضافة والميزة النسبية. يحقق التمويل بالمنح العادية قيمة مضافة واضحة، وتكون الميزة النسبية لاستخدام المنح مقابل المشروعات الاستثمارية أو الأدوات الأخرى واضحة.
10/xx	إمكانية الابتكار وإمكانية توسيع النطاق. يشمل المقترح نهجاً مبتكرة وسيجرب أنشطة مناسبة للتكرار على نطاق أوسع يتجاوز برنامج المنح العادية أو استيعابها على مستوى السياسات.
10/xx	التمويل المشترك. يتوقع المقترح تعبئة موارد إضافية من خلال التمويل المشترك.
10/xx	قدرات التنفيذ. تمتلك الوكالة المنفذة ما يلزم من قدرات لتنفيذ أنشطة المنحة. ومن المثالي اختيار الوكالات المنفذة على أساس تنافسي.
100/xx	المجموع

إطار النتائج الإرشادي

وسيلة التحقق	مؤشرات الأداء	النتائج المتوقعة
تصنيفات مجموعة ضمان الجودة	<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد ونسبة مشروعات المنح الجديدة المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل (5 أو أفضل) من حيث الجودة العامة للتصميم عند الإدراج في ذخيرة المشروعات. ▪ عدد ونسبة مشروعات المنح الجديدة المتوائمة مع كل هدف استراتيجي ومع كل التزام من التزامات تجديد الموارد ذات الأولوية التي يحددها المجلس التنفيذي. ▪ عدد ونسبة مشروعات المنح الجديدة المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل (5 أو أفضل) من حيث الملكية والتركيز على الأولويات عند الإدراج في ذخيرة المشروعات. ▪ عدد ونسبة مشروعات المنح الجديدة المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل (5 أو أفضل) من حيث العلاقات تآزرية عند الإدراج في ذخيرة المشروعات. ▪ عدد ونسبة مشروعات المنح الجديدة المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل (5 أو أفضل) من حيث إدارة المعرفة عند الإدراج في ذخيرة المشروعات. ▪ عدد ونسبة مشروعات المنح الجديدة المصنفة في المرتبة 5 أو أفضل من حيث الابتكار وتوسيع النطاق عند الإدراج في ذخيرة المشروعات. 	الأهمية والمواعاة مع سياسة المنح العادية
تقارير حالة المنح التقارير المرئية تقارير الإشراف تقارير الإنجاز	<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد ونسبة مشروعات المنح الجارية المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل (5 أو أفضل) من حيث التقدم العام المحرز في التنفيذ ▪ نسبة مشروعات المنح في إطار كل مسار المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل (5 أو أفضل) من حيث السياسات، أو الشراكات، أو المعرفة (تبعاً للمسار ذي الصلة أثناء التنفيذ وعند الإنجاز). ▪ عدد ونسبة مشروعات المنح المصنفة في المرتبة 4 أو أفضل (5 أو أفضل) من حيث الفعالية عند الإنجاز. ▪ عدد مشروعات المنح المفضية إلى صياغة ما لا يقل عن سياسة واحدة (جارية). ▪ عدد مشروعات المنح المفضية إلى تكوين ما لا يقل عن شراكة تشغيلية واحدة (جارية). ▪ عدد مشروعات المنح التي تُجرَّب البحوث والابتكارات والتكنولوجيات التي تستهدف الفئات التي يستهدفها الصندوق وتضع خططاً لتوسيع النطاق من خلال برنامج القروض والمنح أو الموارد الأخرى (جارية). 	فعالية التنفيذ
بيانات مجموعة ضمان الجودة نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ متوسط عدد أيام العمل المطلوبة لمعالجة مقترحات المنح الجديدة منذ دخولها ذخيرة المشروعات حتى الموافقة عليها. ▪ نسبة الصرف (المنح). ▪ التمويل المشترك الذي تسهم مشروعات المنح في تعبئته (لكل دولار أمريكي يستثمره الصندوق). 	الكفاءة في إدارة المنح